

قرار مجلس إدارة الهيئة

رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٢

بشأن تحديد مقابل خدمات فحص ودراسة طلبات نقل ملكية

أسهم الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة المصرية

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية؛
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ والقرارات الصادرة تنفيذاً له؛
وعلى قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية؛
وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية؛
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٢؛

قرر:

(المادة الأولى)

تتقاضى الهيئة مقابلاً عن الخدمات المتعلقة بفحص ودراسة طلبات نقل ملكية أسهم الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة المصرية بواقع ربع في الألف من قيمة الأوراق المالية المباعة بحد أدنى ألف جنيه وحد أقصى خمسة آلاف جنيه.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار على الموقع الإلكتروني للهيئة والبورصة المصرية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ صدوره ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه.



٤٦٠٧٦